اومكروها الثالث عموم التبليغ لكل ما ارسلهم الله تعالى به ان يبلغوه للناس و
انهم لم يخفوا عن اممهم شيئا لا عمدا ولا نسيانا واما برهان صدقهم صلوات الله
وسلامه عليهم فلانه لما ثبت تصديق مولانا جل وعلا لهم بالمعجزة التي نزلت
منه تبارك وتعالى منزلة التصديق بالكلام فلو وقع الكذب من الرسل عليهم
الصلاة والسلام للزم الكذب في خبره في خبره جل وعلا الذي صدقهم به لان
تصديق الكاذب كذب ولكن الكذب على المولى تبارك وتعالى لان خبره وعلى مستحيل
على وفق علمه اذ الموضوع بهما واحد والا لا تتعدد فيه ولا تجزئة والعلم لا
يحتمل النقيض بوجه فالكلام الذي على وفقه لا يحتمل النقيض واما برهان
وجوب الامانة لهم عليهم الصلاة والسلام فلانا لو جوزنا ان يفعلوا
لهم ما هو محرم او مكروه للزم ان يجتمع في ذلك الفعل المحرم او المكروه الامر
في فعلهما اخذا من قاعدة الترغيب في متابعة الرسل والحث على الاقتداء بهم
وعدم الاذن لها فرض فيهما على هذا التقدير الفاسد من التحريم والكرا
هة وذلك جمع بين المتنافيين واما برهان عموم تبليغهم عليهم الصلاة
والسلام لكل ما امروا بتبليغه فلانهم لو اخفوا شيئا من الدعوى بوالقصد اجماع
بلا عذر لزم فيهم من اجتماع امرين متنافيين مما لزم في الاخلال بالامانة لان هذا
الكتمان لحق وخيانة محرمة وهم امناء معصومون من المحرم اذ يد خلوه في ا
برل الرجوع بعد معرفتهم نهي مولانا جل وعلا عن ذلك واما اخفاؤهم شيئا
من ذلك على طريق النسيان فالمعصوم ايضا على معناه ودليل اجماع السلف وقد
صرح القرءان العظيم بكمال التبليغ في حق نبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم في
قوله تعالى اليوم اكملت لكم دينكم واتممت عليكم نعمتي وصرح ايضا بذلك النبي
صلى الله عليه وسلم في الحديث وصرح بذلك الرسل عليهم الصلاة والسلام فيما اخبر به القرآن

ان عنهم كقوله

ان عنهم كقوله تعالى ابلغكم رسالات ربي وقوله جل وعلا لقد ابلغتكم رسالات
ربي ونصحت لكم ولكن لا تحبون الناصحين واعلم ان هذه الكمالات الثلاثة لا
يستغني بعضها عن بعض لانما ليست مترادفة ولا متساوية وليس بينها
عموم وخصوص من وجه وتبيين ذلك بمعرفة ما يزيد كل واحد منهما عموم وخصو
ص من وجه على صاحبه بزيادة لا تفهم منه وبيان ذلك ان الواجب الاول وهو الصدق
ويزيد على الامانة بمنع الكذب سهوا في هذه النقيصة لا يمنعهم امتناعها من
الواجب الثاني الذي هو الامانة لانها انما تمنع المعصية والمكروه والكذب سهوا
ليس بحرام ولا مكروه فلا منافاة بينه وبين الامانات ويزيد ايضا الصدق على الواجب
الثالث الذي هو التبليغ العام بمنع الزيادة على ما امروا بتبليغه عمدا او سهوا
اي هذه النقيصة لا يمنعهم منعها من الواجب الثالث لانها وقعت بعد التبليغ العام فلا
تنافيه ويمنعهم منعها من الواجب الاول الذي هو الصدق ولان هذه الزيادة كذب وو
جب الصدق والعلم يدفعه واما الواجب الثاني وهو الامانة فيزيد على الواجب
الاول الذي هو الصدق بمنعها وقوع المعصية والمكروه مما غير كذب اللسان كالغيبة
والنظر العمد لغير المحرم للاجنبية ونحو ذلك فهذه انما يمنعهم امتناعها من
الواجب الثاني الذي هو الامانة لمنافاتها المعصية والمكروه ولا يمنعهم امتناعها
منها من وجوب الصدق لانها ليست بكذب حتى يدفعها الصدق ويزيد الامانة
ايضا على الواجب الثالث الذي هو التبليغ العام بمنع المعصية التي لا تتعلق
بالتبليغ كالسرقة مثلا والخديعة ونحو ذلك اما الواجب الثالث وهو التبليغ
العام فيزيد على الواجب الاول وهو الصدق ويمنع ترك شيء مما امروا بتبليغه عمدا
او نسيانا مع التزامهم الصدق فيما بلغوا من ذلك لان هذه النقيصة منافية للتبليغ
العام وليست منافية للصدق ويزيد ايضا على الواجب الثاني وهو الامانة بمنع

ترك

Copyright © King Saud University